مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية
**اسم الكاتب:** د. عفيف صندوق
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4299
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 10:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

# تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية

د. عفيف صندوق*

(تاريخ الإيداع 7 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 13 / 7 / 2011)

## □ ملخّص □

يبين البحث أساليب تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيره على معدل نمو الاقتصاد السوري وسوق العمل، وضرورة إصلاح القطاع الخارجي بشقيه السياسات التجارية وسياسات العمالة لتأمين البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية للانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك باتباع طريق الانفتاح التجاري، وتسريع الاندماج في التجارة العالمية التي تساهم في زيادة معدل نمو التجارة الخارجية ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.

كما يؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الاستراتيجية ورسم السياسات المتكاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتأمين فرص العمل في الاقتصاد الوطني– على الرغم من الزيادة المتوقعة لعدد الأفراد في سن العمل– وتحسين المستوى المعيشي للعاملين ورفع الأجور وفق قيمة العمل.

**الكلمات المفتاحية:** تحرير، التجارة الخارجية، الإصلاح

* مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

# External Trade Liberalization and its Effect on the Growth Rate of the Syrian Economy

**Dr. Afeef Sundouq***

**(Received 7 / 3 / 2011. Accepted 13 / 7 / 2011)**

## □ ABSTRACT □

The research highlights the external trade liberalization manner and its effects on the growth rate of the Syrian Economy and on the employment market. The reform of external sector in both trade policy and employment policy is necessary to create a convenient economical environment, in order to change to the social and market economy by opening the market and accelerating integration in the international trade which will lead to increasing the external trade rate and the growth rate.

The research also insists on the necessity of creating a strategy and consistent policies to integrate in the world economies and to create jobs despite the increase in population and labour age and improve the standard of living and that wages should be equal to the work real value.

**Keywords:** liberalization, external trade, growth.

* **Assistant Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

## مقدمة:

شغل موضوع تحرير التجارة الدولية اهتمام الحكومات ومخططي العلاقات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي منذ عام 1948، فكانت جهود المجتمع الدولي منصبة على إصلاح السياسات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان المدفوعات، وقد أسفرت جهود التعاون الاقتصادي الدولي عن خلق عدد من المنظمات الدولية التي يختص كل منها بميدان معين من ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية وبمشكلة أساسية من المشكلات الاقتصادية التي عانت منها بلدان العالم قبل عام 1948، فإلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين كان التخطيط لإنشاء منظمة للتجارة الدولية تعنى بمعالجة إلغاء القيود الكمية وتتولى قيام نظام عالمي للتجارة يرتكز على الاتفاقيات المتعددة الأطراف بدلا من الاتفاقيات الثنائية وآثارها السلبية على نمو التجارة الدولية وتوسعها.

بدأت مفاوضات الدول لتنظيم العلاقات التجارية في السنوات 1946 –1948 تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتم التفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم التجارة الدولية وكانت نتيجة هذه المفاوضات توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات) في عام 1947 بين 23 دولة مؤسسة [1] ثم وُضعت موضع التنفيذ اعتباراً من أول عام 1948 وأصبحت هذه الاتفاقية الأداة الرئيسة لتنظيم التعاون الدولي في مسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية، وظلت (الغات) تحكم التجارة الدولية في إطار المفاوضات بين الدول لغاية آخر جولة أورجواي التي اختتمت أعمالها على المستوى الوزاري في مدينة مراكش 1994 والتي تعتبر أكثر مفاوضات التجارة أثراً على مستقبل التجارة الخارجية، حيث توصلت إلى إقرار 28 اتفاقية شملت اتفاقية التجارة في السلع (الغات) واتفاقية التجارة في الخدمات (الغاتس) واتفاقية الملكية الفكرية (تربس) واتفاقية فض المنازعات واتفاقية الاستثمار (ترمس) ونظام مراجعة السياسات التجارية ، كما ترتكز اتفاقيات التجارة الدولية على ثلاثة مبادئ رئيسة وهي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ شفافية السياسة التجارية.

وفي هذا السياق، تضع الدراسة منظارها حول إمكانية رفع معدلي النمو والاستخدام عن طريق تنظيم وتحرير التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية وتسريع اندماجها في التجارة الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال تقييم السياسات التجارية التي تنفذها الحكومة السورية لتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية لرفع معدل نمو التجارة الخارجية ومن ثم معدل النمو الاقتصادي. وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أكبر التحديات أمام تأمين فرص العمل في الاقتصاد الوطني وحسب التقارير الرسمية بلغ عدد طالبي العمل حوالي 200–250 ألف شخص سنوياً إذ إن معدل البطالة قد تجاوز 8.5% في عام 2009 ومن المتوقع زيادة النسبة نتيجة للزيادة السكانية المرتقبة، إذ ازدادت نسبة العمالة وسطياً بحدود 10% خلال الفترة 2004–2009[2].

يبين البحث مجالات تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على معدل نمو الاقتصاد السوري، وضرورة إصلاح القطاع الخارجي بشقيه سياسة التجارة الخارجية وسياسة العمالة في الاقتصاد الوطني لتأمين البيئة الاقتصادية التي تسعى إليها محاور الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أهمية إمكانية رفع معدل النمو الاقتصادي ومستوى العمالة من خلال تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري.

يهدف البحث إلى كشف الدور الإيجابي المهم لتحرير التجارة الخارجية في رفع مستوى العمالة ورفع مستوى النمو الاقتصادي في سورية.

## مشكلة البحث:

يعتقد البعض أن تحرير التجارة الخارجية في سورية سيؤدي إلى إغراق السوق السورية بالمنتجات المستوردة وعدم تمكن المنتَج السوري من الصمود أمامها وبخاصة المنتجات الصينية والتركية منها، مما يؤدي إلى إزاحة المنتَج السوري من السوق وتخفيض مستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

في الواقع يمكن للاقتصاد السوري تفادي النتيجة السابقة من خلال متابعة الإصلاحات الاقتصادية والاستفادة من الميزة النسبية التي يتمتع بها المنتَج السوري ورفع درجة تنافسيته مثل المنتجات النسيجية، الأمر الذي يُظهر إمكانية تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي ورفع معدل العمالة من خلال تحرير التجارة الخارجية.

## فرضيات البحث:

- هناك علاقة موجبة بين تحرير التجارة الخارجية السورية وبين زيادة معدل نمو الاقتصاد السوري.
- هناك علاقة إيجابية بين زيادة الصادرات وبين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

## منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي اهتمت في طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والعمل والنمو الاقتصادي المستمر وتحسين المستوى المعيشي للعاملين كطبيعة متبادلة، تؤثر وتتأثر ببعضها عند صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تمت محاولة تعميق التحليل باستخدام المنهج الإحصائي الكمي القياسي.

**أولاً: العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والعمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي**

أخذ قطاع التجارة ينمو في كل الدول وأدى ذلك إلى قيام شبكة واسعة من العلاقات المالية والتجارية فيما بينها، وكان نتيجة ذلك اتساع السوق الدولية وتقسيم العمل الدولي بشكل مختلف عن السابق، إلا أن دول العالم عانت من الآثار السلبية لتدويل الحياة الاقتصادية نتيجة التعرض للأزمات المالية والاقتصادية وسرعة انتشارها من الدول التي ولدت فيها وانعكاسها على الدول الأخرى.

يعد تحرير التجارة في الوقت الحالي أمراً ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الرغم من **سلبيات** تحرير التجارة التي يؤكدها خبراء المنظمات الدولية بالنقاط التالية:

- إن تحرير التجارة يعرض الصناعات المحلية للخطر وإن سياسات الحماية المتبعة في بعض الدول الأخرى تقيد فرص زيادة صادرات الدول فيما بينها.
- يعتبر أحيانا قيام الدول بدافع من نفسها بتحرير التجارة أمرا غير متسم بالحكمة لأن ذلك قد يقلل الحوافز لدى الدول الأخرى للتصرف بالمثل.

بيد أن هذه السلبيات لا يمكن أن تمحو إيجابيات انفتاح التجارة التي تتمثل في ما يلي:

- التركيز على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية والاعتماد على الميزة النسبية في الإنتاج.
- زيادة كفاءة الإنتاج لدى المنتجين المحليين نتيجة مواجهة القوى التنافسية في الأسواق الأخرى.
- زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج.
- انخفاض أسعار السلع نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وإزالة قيود الاستيراد.

لقد فرض النظام التجاري الدولي الجديد على مختلف الدول تحرير التجارة والدخول في ترتيبات إقليمية لإقامة مناطق تجارة حرة وفي هذا المناخ الدولي تواجه الدول النامية على الخصوص تكاليف باهظة لعملية التحرير منها ما يتعلق بتخفيض أسعار الصرف وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. كما أن الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية سوف تتأثر بمنافسة المستوردات ويترتب على ذلك الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بينما تتحقق زيادة الصادرات ببطء في وقت تضع الدول الأخرى حواجز وتدعم صادراتها وهذا هو مأزق تحرير التجارة للدول النامية التي تواجه العديد من الحواجز التي تضعها الدول الصناعية المستوردة ولاسيما للسلع كثيفة الاستخدام للعمالة والسلع الزراعية التي تمثل الصادرات الرئيسة لمعظم الدول النامية.

لقد دلت إحدى دراسات صندوق النقد الدولي[3] على العلاقة الوثيقة بين الانفتاح التجاري وزيادة سرعة معدل النمو الاقتصادي من خلال الكشف عن العوامل المختلفة المؤثرة على معدلات النمو، كما بينت أن التعريفات الجمركية المنخفضة يمكن أن تكون قيوداً على بعض المنتجات الأساسية، أما التعريفات غير الجمركية فيصعب قياسها كمياً لأنها مرتبطة بأشكال متعددة مثل سياسة أسعار الصرف التمييزية التي تسمح للمصدرين بسعر صرف أعلى من مثله للمستوردين أو سياسة فرض القيود على استيراد بعض السلع ذات الانتشار الواسع لها، أو استخدام معايير الصحة النباتية والصحة العامة والمعايير الفنية بهدف الحماية، كما أشارت إلى أن اعتماد الانفتاح (صادرات ومستوردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد على الانفتاح التجاري فقط وإنما على مستوى التنمية الاقتصادية، وأضاف البنك الدولي أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي أي معدل النمو الاقتصادي.

لقد أثبت أيضاً الاقتصادي Bhagwati عام 1978 [4] أن تحرير التجارة يرفع معدلات النمو الاقتصادي ولكن ليس بالضرورة أن يكون سريعاً ، وأن دراسة مراحل التحرير بدءاً من سياسة إحلال الواردات إلى السياسة التجارية المنفتحة دلت على أن الاقتصاد الوطني قد تعرض لتشوهات نتيجة التدابير الحمائية وأن استجابة الصادرات والنمو الاقتصادي للتحرير التجاري تكون جيدة في ظل السياسات الاقتصادية الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

عانت سورية مثلها مثل باقي الدول النامية من سلبيات الأوضاع الاقتصادية العالمية ولاسيما من انخفاض مستويات النمو وتدهور معدلات التبادل الدولي وتفاقم مشكلة المديونية حيث تعارض نمط تقسيم العمل الدولي مع احتياجات التنمية وبقيت هذه الدول تعتمد على صادرات المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة، كما أن التغيرات طويلة الأجل في الاقتصاد العالمي أدت إلى إضعاف دور التجارة الخارجية في عملية التنمية. لقد وجدت الدول النامية ضرورة تغيير نمط التخصص الدولي وهكذا سلكت سياسة التصنيع التي تعتمد على سياسة إحلال الواردات لتقليل اعتمادها على الخارج ولكن تطبيق هذه السياسة كما يرى خبراء المؤسسات الدولية اقترنت بحماية جمركية وغير جمركية عالية أدت إلى استبعاد المنافسة الأجنبية وعزلة السوق المحلية عن السوق العالمية، وأما النتائج التي ترتبت على السياسة الحمائية فكانت تتمثل في هدر الموارد الاقتصادية وانخفاض الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتباطؤ معدلات النمو في حين استطاعت الدول التي أخذت بسياسة تشجيع الصادرات أن تدخل عالم التصنيع وأن

تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق العالمية وأن تبني صناعات تصديرية وتحقق معدل نمو اقتصادي عالٍ ومستمر ومثال ذلك ما حصل في دول جنوب شرق آسيا.

من جهة أخرى يرى خبراء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن سياسة تشجيع التصدير ليست النموذج الوحيد الناجح، وأن سياسة إحلال الواردات تمثل أحد العناصر الهامة لدى الدول حديثة العهد بالتصنيع، كما يرى خبراء البنك والصندوق الدوليين أن سياسة تشجيع التصدير لا تعني إلغاء الحماية الوطنية والأخذ بحرية التجارة بشكل مطلق بل إن التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع التصدير يتطلب أن تكون السياسة التجارية محايدة بين قطاع الصادرات وقطاع الإنتاج للسوق المحلية، وإن الحماية الجمركية مطلوبة إلى الحد الذي لا يؤدي فيه إلى إعاقة التنمية الصناعية في الأجل الطويل، أو عزلة السوق المحلية عن السوق العالمية وألا تؤدي إلى الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية.

**ثانياً: أساليب تحرير التجارة الخارجية:**

لقد اعتمدت الدول أساليب متعددة لتحرير التجارة الخارجية بهدف تسريع معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الأجور وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي فيما بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين، ومن أهم هذه الأساليب في تحرير التجارة الخارجية ما يلي[5]:

1. تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي الذي هدف إلى تحريك النمو الاقتصادي وإلى زيادة الإنتاج المحلي والقدرة التنافسية للسلع أمام المستوردات، والتوجه نحو التصدير واستخدام التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير منتجات جديدة.
2. تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاحات الهيكلية التجارية التي هدفت للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
3. تحرير التجارة الخارجية في إطار إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية ومع الشركاء التجاريين الأساسيين، والتي كان الهدف منها تسريع الاندماج في الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي.
4. **الإصلاح الاقتصادي:**

إن التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي وما يتبعه من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي سوف يسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي و يؤدي الى زيادة فاعلية الأداء التجاري وبالتالي يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي عال يساعد في تخفيض مستوى الفقر، ولا يمكن فصل تحرير التجارة الخارجية عن الإصلاح الاقتصادي لما له من أثر على تحرير الأسعار المحلية وأسعار الصرف ونظام الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي وإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من الإصلاحات الضرورية للانفتاح الاقتصادي. إن أسعار أجور اليد العاملة تمثل المثال الواضح لما قدمه Bhagwati حول عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وما تساهم به في رفع أجور العمالة غير المهرة وبالتالي انخفاض التباين بين أجور العمالة المهرة وغير المهرة[6].

**الإصلاحات الهيكلية التجارية:**

يمثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[7] إحدى البوابات الأساسية للاندماج في نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف الذي يشمل التجارة في السلع (المنسوجات، والمنتجات الزراعية، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة) والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة إضافة لأجهزة أخرى كجهاز تسوية المنازعات وهيئة استعراض ومراجعة السياسات التجارية. وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة وضمان إيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاج وتوسيع التجارة لرفع مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتطلب تقديم التزامات من الدول المنضمة حديثاً في مجال الرسوم الجمركية أمام مستوردات السلع، أما في مجال الخدمات فإن هذه الدول تستطيع تقديم التزامات محددة لفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية بما يتناسب واحتياجات التنمية الاقتصادية فيها، وتتعلق غالبية التزامات الدول لتحرير تجارة الخدمات بمبدأ المعاملة الوطنية وبالنفاذ للأسواق التي هي إحدى طرق المتاجرة بالخدمات، ويعود ذلك إلى انغلاق بعض قطاعات الخدمات أمام المنافسة، واقتصار احتكارها على القطاع العام لأهميتها الاستراتيجية، إضافة لغياب التشريعات والقوانين وتطبيقاتها المتعلقة بالمنافسة في السوق.

**اتفاقيات التجارة الحرة:**

شهد عقد التسعينيات تطورات سريعة في تحرير التجارة العالمية والإقليمية، وكان أحد ملامحها إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، وقيام التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوربي، وإنشاء مناطق التجارة الحرة كالنافتا وأسيان وميركسور، كما اعتمدت بعض الدول المتجمعة على تحرير التجارة البينية فيما بينها أو عقد اتفاقيات تجارية مع بعض الدول على اعتبار أنها الشريك التجاري الأول لهم كاتفاقيات الشراكة الأورو. المتوسطية، أو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ومشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تنمية التجارة والاستثمار بين دول متباعدة جغرافياً كدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**ثالثاً – تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة:**

على الرغم من الجهود التي بذلتها غالبية الدول المتوجهة نحو تحرير التجارة الخارجية والاندماج في التجارة العالمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها بعض اتفاقيات التجارة الحرة ومن بينها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو اتفاق الاندماج مع الشركاء التجاريين بالتجمعات التجارية الكبيرة، بقيت جهود الدول النامية في الاندماج بالتجارة العالمية ضعيفة، واستطاع عدد قليل منهم تنويع منتجاتهم التصديرية غير النفطية والمواد الأولية، والاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية وهذا يعني أن تحرير التجارة الخارجية بالمجمل لم يؤد هدف التحرير في زيادة القدرة التصديرية، وبالتالي كان لذلك تأثير واضح في إمكانية تأمين فرص العمل في الاقتصاد المحلي.

إن بعض الدول مثل تونس والمغرب وبعض دول شرق آسيا التي تبنت الإصلاح الاقتصادي وغيرت هياكلها الإنتاجية للاستفادة من المزايا التنافسية في الصناعات ذات العمالة الكثيفة [8] استطاعت إقامة صناعات موجهة للتصدير أي التوجه نحو السوق الخارجي، وصناعات أخرى موجهة للسوق المحلي قادرة على منافسة المستوردات، وهذا بدوره أدى إلى تطوير سوق العمل وأجور العمل في القطاعات الإنتاجية[9].

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية على معدلي النمو والاستخدام حسب كل أسلوب من أساليب التحرير وتجهيز البيانات الإحصائية لكلٍ على حدة غير ممكن نظراً لتداخل النتائج، وظهور أثر التحرير بكامله، ولكن يمكن الاستنتاج أن سياسة الصناعات التصديرية حققت زيادة في تشغيل العمالة التي كان معظمها من العمالة غير المؤهلة وأغلبها من النساء الريفيات.

إن تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج قد يؤدي إلى زيادة التصنيع المحلي، وأن التوجه نحو سياسة التصنيع المحلي للمنتجات المنافسة للمستوردات من الممكن أن يؤدي إلى زيادة تشغيل العمالة وزيادة الطلب على العمالة الماهرة وشبه الماهرة، كما من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تعرض المنتجين المحليين لضغوطات تساهم في تسريح العمال في الصناعات المحلية القائمة بهدف منافسة المستوردات ولكنها في الواقع غير قادرة على المنافسة، وهي صناعات ذات كلفة عالية بحيث لا يمكن استمرارها دون الإعانات والدعم الذي تتلقاه من الحكومة.

**رابعاً – السياسات المتممة لدعم تحرير التجارة الخارجية**

إن زيادة حجم التجارة الخارجية بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر وبما يضمن إيجاد فرص عمل جديدة يتطلب العناية بسياسات التصنيع والتجارة والاستثمار وذلك بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني وتوسيع مجالات تحرير التجارة، وتنظيم المنافسة العادلة إضافة إلى العديد من المسائل التي تهم التبادل التجاري كقواعد المنشأ ودعم القطاع الخاص وغيرها، وتعتبر هذه السياسات في سوق العمل محفزة لإيجاد فرص عمل جديدة حيث إن إصلاح سياسات سوق العمل من أهم العوامل لتحرير التجارة الخارجية، ولقد بينت اتفاقات منظمة التجارة العالمية أهم هذه السياسات المتممة[10] لتحرير التجارة الخارجية بما يلي:

**1–نظام التجارة والمنافسة:**

تعتمد التجارة الخارجية على الاستيراد والتصدير معاً ومواجهة المنافسة الدولية وليس الانعزال والتصنيع على أساس تطبيق سياسة إحلال الواردات أو سياسة تشجيع التصدير، ومن الملاحظ أن المنافسة الدولية قد ازدادت في الآونة الأخيرة نتيجة ما يلي:

– تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية عبر منظمة التجارة العالمية ساهمت بإنهاء نظام الحصص التصديرية وسياسة تشجيع التصدير.

– تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية والاتفاقيات الثنائية مع الشركاء التجاريين ساهمت في النفاذ إلى الأسواق والانتهاء من سياسة إحلال الواردات ذات الحمائية العالية.

– تخفيض متوسط سعر التعريفة الجمركية وإلغاء القوائم السلبية أدى إلى شراء مدخلات الإنتاج بأسعار دولية تنافسية وإلغاء التمييز في تسويق المنتجات للسوقين المحلي والخارجي.

**2–تحرير التجارة في الخدمات:**

رافق تحرير التجارة في السلع تحرير التجارة في الخدمات وهي تعتبر عاملاً أساسياً في دفع القدرة التصديرية للسلع ومصدراً هاماً لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في الأنشطة الخدمية المتعددة كما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمصارف وغيرها، ويمكن الاستفادة في مجال تحرير التجارة في الخدمات عبر الانتقال المؤقت للعمالة حيث إن هجرة العمالة بين الدول قد تراجعت عما كانت عليه في

السنين الماضية بسبب اتفاقيات منظمات العمل الدولية والإقليمية، وبالتالي يمكن عن طريق التعاون الإقليمي تأمين حرية تنقل العمالة الماهرة وفق معايير متفق عليها بين دول التجمعات العالمية والإقليمية الكبرى.

**3-تنظيم المنافسة:**

إن تحفيز القطاع الخاص من الممكن أن يساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للاقتصاد الوطني وإن تحرير التجارة الخارجية يتطلب بالدرجة الأولى تطوير قواعد السوق واتخاذ الإجراءات اللازمة للمنافسة بهدف تحفيز الشركات الجديدة ومساندة الشركات العاجزة للخروج من أزمتها، وإن وضع قانون للمنافسة يساهم في تنظيم أعمال الشركات وتأمين المدخلات والخدمات بجودة عالية وأسعار منافسة.

**4-تنظيم الخدمات المتعلقة بالتجارة والاستثمار:**

تنحصر الخدمات المتعلقة بالاستثمار بالإجراءات الإدارية والتخليص الجمركي وإجراءات التأسيس لممارسة الأعمال والاستثمار وإجراءات تأمين العمالة وفق القوانين الجارية، وأيضاً الخدمات الحدودية والمواصفات على الإنتاج واستخدام الخدمات الإلكترونية. إن إصلاح هذه الخدمات من الممكن أن يؤمن البيئة التجارية والاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لتوسيع أنشطته والقيام بالتبادل التجاري السليم وضمان النفاذ إلى الأسواق.

**5-قواعد المنشأ:**

إن تعدد القواعد والضوابط وتباينها بين مختلف اتفاقيات التجارة الحرة سواء في إطار اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية أو اتفاقيات التجارة الحرة أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كلها قد تؤدي إلى تشويه التبادل التجاري، وإضافة تكاليف إلى المعاملات التجارية، ووضع العقبات أمام الشركات الإنتاجية للنفاذ إلى الأسواق، وعليه قامت بعض الجهات المعنية بوضع قواعد للمنشأ أحدها يسمح بتراكم المنشأ لمدخلات الإنتاج من دول أخرى كقواعد المنشأ الأوربية، وثانيها لا يسمح أبداً بتراكم المنشأ كما في اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية غير أن توحيد قواعد المنشأ لمختلف اتفاقيات التجارة الحرة يساهم بتعزيز كفاءة الإنتاج وتحسين القدرة التصديرية بين الشركاء التجاريين كافة.

**6-تحفيز القطاع الخاص:**

لم يعد القطاع العام قادرا على استيعاب العمالة الفائضة في السوق في ظل الإصلاح الاقتصادي، وتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. غير أن إنشاء المؤسسات الهادفة للتصدير قادت إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي كانت سبباً لإيجاد فرص عمل جديدة إلا أن عدم مقدرة هذه المؤسسات على مواجهة المنافسة الدولية أدى إلى تراجع أدائها وانخفاض آثارها الإيجابية ، ويقوم بعض المهتمين الاقتصاديين اليوم بوضع برامج لإعادة هيكلة الإنتاج لدعم التصدير وتأهيل العمالة الماهرة بهدف إنتاج السلع ذات العمالة الكثيفة القادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية، حيث إن تدريب مخرجات التعليم بما يتوافق وسوق العمل[11] من الممكن أن يساهم في القضاء على البطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي. وفي هذا السياق يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لتنفيذ هذه البرامج بهدف خلق فرص عمل تعتمد على هذه المخرجات المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية.

**7-السياسات الاقتصادية الأخرى المكملة لسياسة التجارة الخارجية:**

يعتبر إصلاح النظام الضريبي من أهم الإجراءات الضرورية لدعم سياسة التجارة الخارجية وذلك من حيث نوع الضريبة، ونسبتها ونسب الإعفاءات بهدف رفع القدرة التنافسية، وقد تم تطوير الضرائب غير المباشرة، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وتغيير النسب الضريبية على الدخل، إضافة إلى تخصيص مبالغ أعلى من أجل البحث والتطوير ودعم الابتكارات والتحديثات لما له من تأثير على البيئة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدعم دور القطاع العام والخاص في تنويع الإنتاج وإيجاد فرص العمل الجديدة وتأمين الكوادر البشرية المؤهلة وإعادة توزيعها وفق سوق العمل.

وعليه يمكن التأكيد أن السياسات المتعلقة بدعم تحرير التجارة الخارجية ترتبط بالإجراءات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والبيئة التنظيمية للمنافسة، كما أن السياسات المرتبطة بسوق العمل لها دور في دعم تحرير التجارة الخارجية من حيث التدريب والتأهيل والحصول على العمالة المطلوبة في الصناعات الوطنية.

**خامساً- تحرير التجارة الخارجية وآثارها في الجمهورية العربية السورية:**

بدأ تغيير سياسة التجارة الخارجية في سورية خلال السبعينيات باتباع سياسة إحلال الواردات وهيمنة القطاع العام على الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية، وفي نهاية الثمانينيات بدأت مسيرة التحرر الاقتصادي، وبدأ التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية باتباع سياسة تشجيع الصادرات في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادفة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية وإزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن سياسة إحلال الواردات، فقد قامت الحكومة بتخفيض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير وتبسيط كافة الإجراءات المتعلقة بالمبادلات التجارية وتطوير معدلات التعريفة الجمركية، وبالتالي استندت سياسة الاستيراد إلى تأمين الاحتياجات التموينية والسلع الغذائية الأساسية من قبل القطاعين العام والخاص، أما سياسة التصدير فقد اعتمدت على تحديد السلع المطلوب تصديرها في كل مؤسسة على أساس توفير الحد الأدنى من القطع الأجنبي للوفاء بحاجات هذه المؤسسات الإنتاجية، وعلى الرغم من ذلك ظلت سورية تعاني من أكثر أنظمة التجارة تقيداً في العالم وقد تضمنت القيود على التجارة تعدد شروط منح التراخيص، وارتفاع وتشتت التعريفة الجمركية، كما أدت القيود على القطع الأجنبي في سياق نظام تعدد أسعار الصرف وغياب نظام قابلية تحويل الحساب الجاري إلى ترسيخ هذه القيود وزيادة تكاليفها على الاقتصاد الوطني.

ثم توجهت الحكومة السورية خلال السنوات العشرة الأخيرة نحو تحرير التجارة الخارجية تدريجياً، حيث ساعد على تحرير تجارتها وتسارع خطاها نحو الانفتاح عملية الاندماج التدريجي بالاتفاقيات الإقليمية والعالمية والتركيز على مقولة إن التجارة الخارجية تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وقادرة على إحداث فرص عمل للأفراد في شريحة سن العمل 15-64. كما ساعد على الإصرار على اتباع طريق تحرير التجارة الخارجية كل من الإصلاح الاقتصادي المستمر، والانفتاح على النظام التجاري العالمي، وظهور منظمة التجارة العالمية، وزيادة المنافسة في الأسواق العالمية، وظهور التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة للتجارة بين دول الشمال ودول الجنوب، وأيضاً للدور الذي يلعبه تحرير التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمكاسب العديدة في مجال توفير فرص العمل، وزيادة الدخل من خلال اندماج السياسات المساعدة لسياسة التجارة الخارجية في السياسة الاقتصادية.

لقد تم تخفيض التعريفة الجمركية وتخفيض الحواجز الجمركية والإدارية المتبقية من الفترة السابقة كتراخيص الاستيراد واستبدالها باستمارة إحصائية ومحاولة إعادة هيكلة التعريفة الجمركية والنظام الضريبي[12]، كما تم إلغاء بعض القيود على المدفوعات وتسهيل الحصول جزئياً على القطع الأجنبي لإجراء المعاملات الجارية ووضع قنوات لتسهيل تمويل التجارة الخارجية، وإقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير.

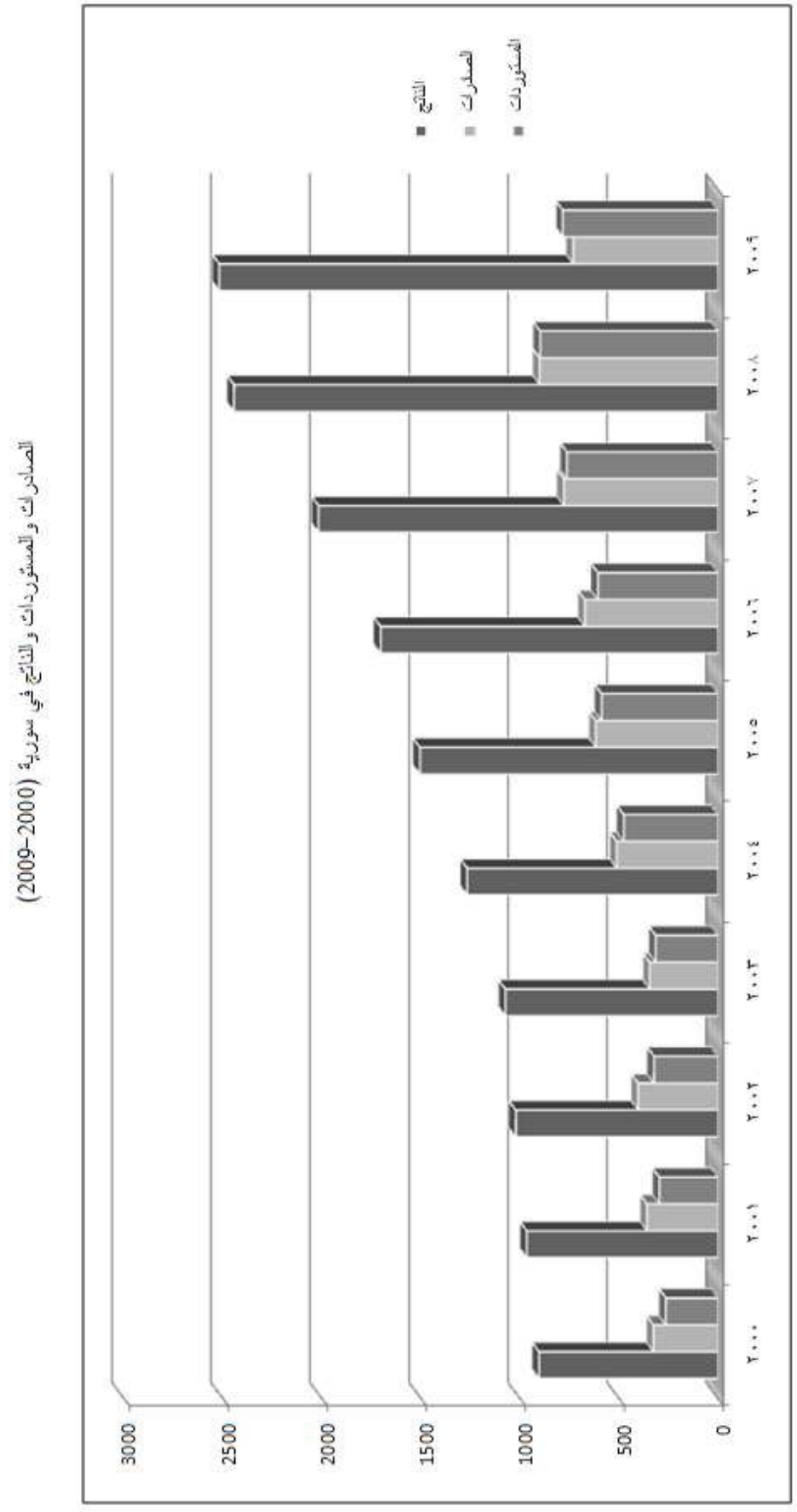
لقد ساهم تحرير التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الأخيرة في تنويع القاعدة الإنتاجية وتحريك النمو الاقتصادي وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة، ولكن حسب تقارير البنك الدولي تبين أنه رغم انخفاض معدلات التعريفة الجمركية في سورية إلى حوالي 20% فقد بقيت أعلى من المتوسط في الدول النامية والبالغ نسبتها 13% [13]، كما أن معدلات الحماية على السلع الصناعية أعلى من مثيلاتها في الدول النامية، ويعني ذلك ضرورة بذل الجهود لتخفيضها إلى مستوى المعدل المعمول به لدى غالبية الدول النامية.

عض المؤشرات في الاقتصاد السوري خلال الأعوام (2000 – 2009)

(أسعار جارية بمليارات الليرات السورية)

| البيان | السطر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات السلعية والخدمية | (1) | 326.72 | 359.28 | 404.10 | 345.96 | 512.45 | 618.28 | 673.50 | 779.93 | 902.07 | 732.50 |
| المستوردات السلعية والخدمية | (2) | 263.87 | 296.89 | 324.18 | 315.15 | 477.19 | 588.88 | 607.59 | 763.57 | 899.05 | 784.66 |
| فائض أو عجز الميزان التجاري | (3) | 62.85 | 62.39 | 79.92 | 30.81 | 35.26 | 29.40 | 65.91 | 16.36 | 3.02 | 52.16- |
| الناتج المحلي الإجمالي | (4) | 904.62 | 966.38 | 1022.30 | 1074.16 | 1266.89 | 1506.44 | 1704.97 | 2017.83 | 2445.06 | 2519.15 |
| نسبة (1) إلى (4) | (5) | %36.11 | %37.18 | %39.53 | %32.21 | %40.45 | %41.04 | %39.50 | %38.65 | %36.89 | %29.08 |
| نسبة (2) إلى (4) | (6) | %29.17 | %30.72 | %31.71 | %29.34 | %37.67 | %39.10 | %35.64 | %37.84 | %36.77 | %31.15 |
| نسبة (3) إلى (4) | (7) | %6.95 | %6.46 | %7.82 | %2.87 | %2.78 | %1.95 | %3.87 | %0.81 | %0.12 | %2.07- |
| تغير الاستيراد | (8) | - | 33.02 | 27.29 | 9.03- | 162.04 | 111.69 | 18.71 | 155.98 | 135.48 | 114.39- |
| تغير الناتج | (9) | - | 61.76 | 55.92 | 51.86 | 192.73 | 239.55 | 198.53 | 312.86 | 427.23 | 74.09 |
| نسبة (8) إلى (9) | (10) | - | %53.46 | %48.80 | -%17.41 | %84.08 | %46.62 | %9.42 | %49.86 | %31.71 | -%154.39 |

مصدر البيانات الأولية: – المجموعات الإحصائية للأعوام (2001، 2009، 2010). –المكتب المركزي للإحصاء.


الصادرات والمستوردات والناتج في سورية (2000-2009)
المستوردات
الصادرات
الناتج
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩

من خلال الجدول والشكل السابقين يمكننا ملاحظة ما يلي:

يُظهر الجدول السابق في السطر (5) منه أن نسبة الصادرات السلعية والخدمية من الناتج قد بلغت متوسطاً (37.06)% خلال المدة (2000–2009).

كما يُظهر الجدول في السطر (6) منه أن نسبة المستوردات السلعية والخدمية من الناتج قد بلغت متوسطاً (33.91)% خلال المدة (2000–2009).

نلاحظ خلال مدة الدراسة في الجدول وجود فائض في الميزان التجاري السوري عدا عام (2009) الذي ظهر فيه عجز بمقدار(52.16) مليار ليرة، وشكل هذا العجز نسبة (–2.07)% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

يُظهر الجدول في السطر (10) منه أن الميل الحدي للاستيراد قد بلغ خلال المدة (2000–2008) متوسطاً (38.32)% رغم انخفاضه في عام (2003).

كما يُظهر الجدول في السطر (8) منه انخفاض الاستيراد بشكل حاد بمقدار (114.39) مليار في عام (2009) عمّا في عام (2008)، أذ واكبه انخفاض الصادرات في المدة ذاتها فكانت المحصلة ظهور عجز في الميزان التجاري –كما ذكرنا سابقاً– بحوالي (52.16) مليار عام (2009).

وبهدف محاولة تعميق التحليل الكمي تم إدخال بيانات الجدول السابق على برنامج SPSS حيث تم اعتبار كلٍ من الصادرات والمستوردات متغيرين مستقلين والناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً خلال المدة (2000–2009) في سورية وعليه يمكننا ملاحظة ما يلي:

**Table 1- Model Summary(c)**

| Durbin-Watson | Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | R | Model |
|---|---|---|---|---|---|
| | 152.85614 | .937 | .944 | .972(a) | 1 |
| 1.789 | 119.93372 | .961 | .970 | .985(b) | 2 |

(a) Predictors: (Constant), Import.
(b) Predictors: (Constant), Import, Export.
(c) Dependent Variable: Gross domestic product.

يشير الجدول السابق إلى أن معامل التحديد قد بلغ 97%، أي إن نسبة 97% من تباين الناتج المحلي الإجمالي في سورية قد تم تفسيره بواسطة معادلة الانحدار خلال مدة الدراسة، وهذا يعني إمكانية اعتبار مرد تغير الناتج إلى تغيرات الصادرات والمستوردات.

**Table 2 - ANOVA(c)**

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | | Model |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .000(b) | 112.142 | 1613061.083 | 2 | 3226122.166 | Regression | 2 |
| | | 14384.097 | 7 | 100688.676 | Residual | |
| | | | 9 | 3326810.842 | Total | |

(b) Predictors: (Constant), Import, Export.

(c) Dependent Variable: Gross domestic product.

يُظهر الجدول السابق أن نموذج الانحدار ككل معنوي، أي إن العلاقة الرياضية بين الصادرات والمستوردات كمتغيرين مستقلين وبين الناتج كمتغير تابع لها معنى.

**Table 3- Coeffecients(a)**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 2 | (contant) | 543.299 | 177.281 | | 3.065 | .018 |
| | İmport | 5.778 | 1.328 | 2.198 | 4.350 | .003 |
| | Export | -3.669 | 1.499 | -1.237 | -2.448 | .044 |

(a) Dependent Variable: Gross domestic product.

من خلال الجدول السابق يمكننا استنتاج معادلة العلاقة بين الصادرات والمستوردات كمتغيرين مستقلين مع الناتج المحلي كمتغير تابع خلال المدة (2000–2009) كما يلي:

$\hat{Y}$= 543.299 + 5.778 (Import) – 3.669 (Export)

(GDP) الناتج المستوردات الصادرات

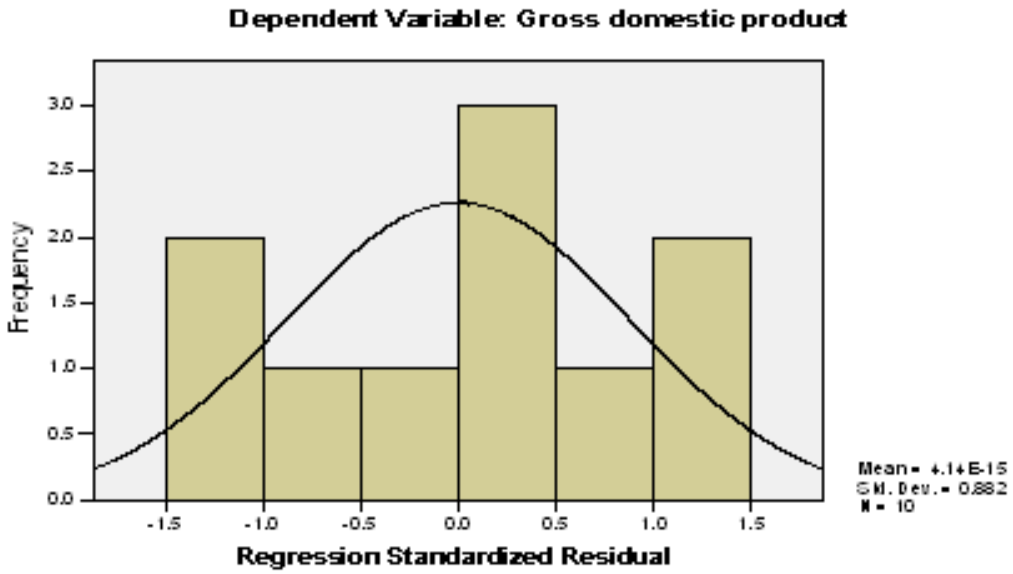
وتفسيرها:

كلما زادت المستوردات السورية بمقدار 1 مليار ا ازداد الناتج متوسطاً بمقدار 5.778 مليار ليرة، شريطة انعدام أثر العوامل الأخرى .

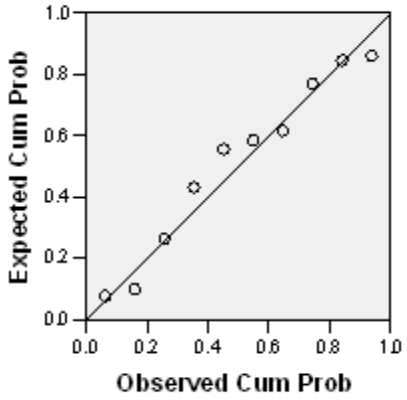
كلما زادت الصادرات السورية بمقدار 1 مليار انخفض الناتج متوسطاً بمقدار 3.669 مليار ليرة، شريطة انعدام أثر العوامل الأخرى .

هذا يؤكد ضرورة إعادة النظر في هيكلية التجارة الخارجية السورية وبخاصة الصادرات التي تظهر وبخلاف النظرية الاقتصادية ذات أثر سلبي على الناتج السوري، فقد يكون مرد ذلك عدم احتواء هيكل الصادرات على قيم مضافة ناتجة عن التصنيع تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري.

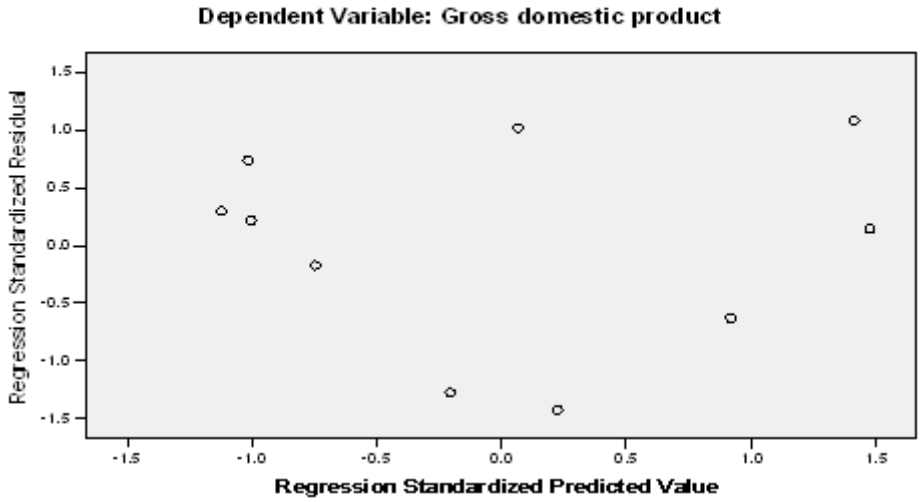
**Histogram Graph 1**




**Dependent Variable: Gross domestic product Graph 2**




**Scatterplot Graph 3**



تشير الأشكال الثلاثة السابقة إلى التحقق من أن نموذج الانحدار يحقق خضوع الأخطاء إلى التوزيع الطبيعي، وكذلك يحقق تجانساً في تباين هذه الأخطاء، الأمر الذي يجعل النموذج مقبولاً.

في الواقع يعاني الاقتصاد السوري من انخفاض درجة التنافسية في منتجاته السلعية والخدمية وبخاصةٍ إزاء تحرير التجارة الخارجية وغزو البضائع الأجنبية للسوق السوري وبخاصة البضائع التركية والصينية، إلا أن هذا

الواقع لا ينفي إمكانية الانطلاق من الميزات النسبية للإنتاج السوري السلعي والخدمي والقيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لرفع درجة تنافسية المنتَج السوري، وبخاصةٍ ما يتطلبه ذلك من تخفيض للعبء الضريبي على مستلزمات ذلك المنتَج.

لقد أثبتت الدراسات أثر الانفتاح الاقتصادي على سوق العمل وبالتالي انخفاض معدل البطالة إلى 8.5% عام 2009 بعد أن كان مترجّحاً بين 10.8 و 12.3% قبل عام 2004 [14] ويظهر هذا الأثر جلياً على مستوى القطاعات الاقتصادية بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ إن تأمين الصادرات للدول العربية ساهم في توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية السلعية، وفي القطاعات الخدمية كالمصارف والاتصالات والمعلوماتية، وذلك نتيجة زيادة الصادرات السورية إلى الدول العربية وباقي العالم، فقد بينت مؤشرات التجارة الخارجية أن حجم المبادلات التجارية السورية مع الدول العربية قد بلغ /374/ مليار ليرة سورية في عام 2009 بعد أن كان /12/ مليار ليرة سورية في عام 1999[15]، من جهة أخرى دلت المؤشرات الإحصائية أن نسبة المبادلات التجارية السورية مع الدول العربية بعد تنفيذ الاتفاقية قد ارتفعت إلى حوالي 27% في عام 2006 بعد أن كانت 14% في عام 2005 [16].

**اتفاقيات التجارة الحرة:**

قامت سورية بتنفيذ برنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 1998 في إطار اتفاقية تحرير وتسيير التجارة العربية الكبرى ، ثم أعقبه وضع أسس اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات العربية بدءاً من عام 2000، ولحق ذلك اتفاقية الشراكة السورية الأوربية التي بقيت في حدود التوقيع في عام 2004 لأسباب متشابكة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ثم وقعت عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية مع دول الجوار وعلى الأخص مع إيران ومع تركيا لإقامة مناطق تجارية حرة تهدف إلى تنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة من خلال دعم آليات السوق وفتح الاقتصاد السوري أمام المنافسة العالمية وتحرير النظام المالي، وقد تمت الموافقة على انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية مؤخراً.

**اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:**

كان أولى ملامح تحرير التبادل التجاري لسورية في إطار العمل العربي المشترك اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، إذ إن تيسير التبادل التجاري وتسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت، والجمارك، وأمور الزراعة والصناعة، من أهم تطبيقات المادة الرابعة لميثاق إنشاء جامعة الدول العربية[17] عام 1945 التي نصت على تشكيل عدد من اللجان الدائمة أهمها اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية، ورغم السنين التي قطعتها الجامعة العربية لم يخرج إطار العمل العربي المشترك عن هذه المحاور المذكورة من الناحية المؤسسية والتشريعية للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية بالرغم من اتخاذه صيغاً وأشكالاً مختلفة من الآليات والاتفاقيات والقرارات التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- إزالة حواجز التجارة بين الدول العربية .
- إعطاء ميزة للتبادل التجاري إزاء العالم الخارجي.
- تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت.
- عقد اتفاقيات تتعلق بتسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال .
- عقد اتفاقيات تتعلق بالاستثمار وتنمية التبادل التجاري.

فيما بعد دخلت سورية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي تهدف إلى ربط الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية وإلى التدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم، وإلى التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين الأطراف المتعاقدة بالتبادل التجاري، وإلى إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة.

لقد اعتمد تطبيق الاتفاقية على آلية التفاوض في تحرير التجارة لوضع مجموعة من الإعفاءات والأفضليات للسلع والمنتجات العربية، وتضمن البرنامج التنفيذي لتفعيل هذه الاتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها سبع سنوات (1998–2005) وعليه أصبحت السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة مع الأعضاء في الاتفاقية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية، كما تضمن البرنامج التنفيذي القواعد والأسس والجدول الزمني لتحرير تبادل السلع العربية تدريجياً ومعاملتها وفق مبدأ المعاملة الوطنية.

إن تحرير التجارة العربية لا يتحقق بإزالة الرسوم الجمركية فحسب وإنما يتطلب إزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية وإعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المستوردة،إذ إن السلعة ذات المنشأ العربي تعتبر مؤهلة للإعفاء الجمركي عندما تحتوي على قيمة مضافة ناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو لا تقل عن 40% من القيمة النهائية لإنتاج هذه السلعة، وقد طبقت الدول المتعاقدة في المرحلة الانتقالية قواعد المنشأ التي تستخدم قاعدة القيمة المضافة، غير أن تحقيق تكامل الإنتاج بين الدول العربية لا يتحقق إلا بقواعد المنشأ التراكمية التي تتيح للدول الأعضاء بتحقيق منتج عربي وبمشاركة مستلزمات إنتاج من عدة دول عربية، وتعمل الدول العربية على استكمال قواعد منشأ أكثر تفصيلاً للسلع العربية الأمر الذي سيساعد على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ قواعد المنشأ المعمول بها حالياً من قبل الدول الأعضاء في المنطقة.

إن أهم الانعكاسات الايجابية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسورية هي زيادة التجارة والاستثمارات البينية العربية وتحسين الخدمات الضرورية للتجارة والاستثمار والنفاذ إلى الأسواق الإقليمية، إضافة إلى إيجاد فرص العمل الضرورية للاستثمار والتجارة وإقامة الخدمات المرتبطة بالتجارة.

**اتفاقية الشراكة السورية الأوربية[18]:**

كما تطلعت سورية إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي وبالتالي بدأت المفاوضات الاستكشافية مع دول الاتحاد الأوربي في عام 1998 ضمن إطار اتفاقيات الشراكة الأورو . متوسطية، التي تسعى إلى تحرير حركة السلع والخدمات بإنشاء منطقة التجارة الحرة التي تضم دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وتكثيف التعاون الاقتصادي وزيادة المساعدات المالية، ويشمل الاتفاق تحرير تجارة السلع المصنعة والسلع الزراعية وتجارة الخدمات وحرية حركة رأس المال إضافة إلى اتفاق الملكية الفكرية، كل ذلك بهدف إنشاء منطقة ازدهار مشتركة من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة أي تسريع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتقليص الفجوة التنموية بين الطرفين المتعاقدين.

لقد بادرت سورية في عام 2004 إلى توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية التي بقيت في حدود التوقيع لأسباب متشابكة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ رسمياً إلا أنها كانت حافزاً على الإصلاحات الاقتصادية، مثل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتقوية المؤسسات وتصميم السياسات بما يتفق ومشروع وثيقة الاتفاقية، إضافة إلى إصدار القوانين الضرورية لتنسجم مع التطورات الدولية والإقليمية الحديثة مثل قانون المنافسة وقوانين حقوق الملكية الفكرية وقانون حماية المستهلك وغيرها. وكانت تسعى من وراء ذلك إلى الحصول على الايجابيات المتوقعة في مجال الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال العربية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة الأدخار المحلي وبالتالي توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي وزيادة التصدير، التي بدورها ستسمح مستقبلاً بإيجاد فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وبالتالي تقليص الهجرة نحو الخارج بحثاً عن العمل.

وتشير تجارب الدول العربية الأخرى المنضمة إلى الشراكة الأوربية إلى أن نتائج الانضمام الايجابية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وإيجاد فرص جديدة للعمل ، وتحقيق مستوىً معيشي أفضل للفرد، وزيادة معدل النمو الاقتصادي لن تظهر قبل عشر سنوات من تنفيذ الاتفاق وقبل التوزيع العادل للمنافع والأعباء بين الطرفين المتعاقدين نظراً للاندماج غير المتكافئ بين مستويات التنمية الاقتصادية المختلفة بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط.

**انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية[19]:**

لقد استمرت سورية في عملية إصلاح التجارة بهدف الاندماج أيضاً في التجارة العالمية، وعليه بذلت سورية جهوداً كبيرة لتحرير تجارتها الخارجية، وتمثلت هذه الجهود بالإصلاحات الاقتصادية المحلية، وتلك المتعلقة بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإلى اتفاقية الشراكة الأورو . سورية والاتفاقيات الثنائية، وجميعها ساعد على تحقيق تقدم نحو الالتزام بقواعد ونظم منظمة التجارة العالمية، وبالتالي سوف تكتسب سورية مصداقية الشريك التجاري بعد الانفتاح والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتسهيل إمكانية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد تم تقديم طلب الانضمام للمنظمة رسمياً في 10 تشرين الأول 2001، غير أن تجميد الطلب السوري الذي لم يدرج بعد على جدول أعمال المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية للبدء في المفاوضات دفع سورية لدعم طلب الانضمام ثانية في عام 2004 وعام 2005، وقد تمت الموافقة على انضمام سورية إلى المنظمة في العام الماضي.

لقد كان من أهم **محاور الإصلاح الاقتصادي** في سورية، تحرير التجارة الخارجية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وتحسين مناخ الاستثمار، من خلال:

1. إنشاء مناطق حرة صناعية، وتحديث البنية التحتية، كمد الطرقات والمرافئ والمطارات.
2. تشريعات وإجراءات جديدة متعلقة بالتجارة: إصدار قانون التجارة وقانون الشركات و تحديثه وإلغاء القيود على أنظمة التجارة الخارجية.
3. إلغاء الرسوم الجمركية على السلع العربية في إطار اتفاقية GAFTA منذ عام 2005.
4. تفكيك الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية خلال 12 سنة في إطار اتفاقية الشراكة الأورو . سورية الموقعة بالأحرف الأولى في بروكسل عام 2004.
5. اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع البلدان العربية المختلفة، ومع بعض الدول الأجنبية مثل تركيا وإيران.

6. تشريعات وإجراءات جديدة مصرفية: قانون تأسيس المصارف الخاصة والإسلامية، قانون السرية المصرفية، قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وتنظيم عمليات القطع الأجنبي من خلال مشروع قانون جديد للقطع الأجنبي، إضافة إلى توحيد أسعار الصرف وتحديث آليات الدفع المصرفية وغيرها.

7. تشريعات وإجراءات جديدة مالية: تحديث الأنظمة الضريبية، قانون ضريبة الدخل، قانون الماليات العامة وغيرها.

8. تشريعات وإجراءات جديدة في مجال الاستثمار: تعديل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم /8/ ورقم /9/ لعام 2007، وإنشاء هيئة عامة لتنشيط الاستثمار، والمساهمة في الهيئات الدولية للاستثمار كالوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (MIGA)، توقيع اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات مع بعض الدول الأجنبية.

بعد انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية اتجهت تشريعاتها المحلية الجديدة بما يتماشى مع الضوابط والإجراءات التي تنص عليها اتفاقيات المنظمة بحيث تتقارب توجهاتها بعد الإصلاح الاقتصادي مع هذه القواعد الجديدة لتجارة السلع والخدمات.

**آثار تحرير التجارة الخارجية في سورية:**

إن التجارة الخارجية في سورية لم تصل إلى مستوى التجارة الخارجية في بعض دول أوربا الشرقية أو دول شرق آسيا التي تبنت أساليب تحرير التجارة الخارجية خاصة من حيث مستوى القدرات التنافسية والحفاظ عليها في إطار التطورات العالمية، وقد أثبتت دراسة البنك الدولي حول التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [20] أن الدول العربية لديها إمكانيات هائلة لتوسيع تجارتها الخارجية بالنظر إلى مواردها الطبيعية والميزات التنافسية التي تتمتع بها في مجالات السلع والخدمات، إلا أن الوصول إلى زيادة حجم التجارة الخارجية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وبما يضمن توسيع فرص العمل المطلوبة، يتطلب إعادة النظر في القضايا المتعلقة بسياسات التصنيع والتجارة الخارجية والاستثمار. ويهدف ذلك إلى تحقيق إعادة التوازن والتركيز على أدوات السياسة التي تؤدي ليس فقط إلى تسريع تحرير التجارة الخارجية، بل أيضاً إلى توسيع مجالات التحرير لتشمل الخدمات، وإصلاح البيئة التنظيمية للمنافسة وتوحيد قواعد المنشأ التفضيلية بين مختلف اتفاقيات التجارة الحرة لتقليل التشويه في التبادل التجاري، وأخيراً تحسين بيئة الأعمال التي تحفز القطاع الخاص على توليد فرص العمل التي تعتمد على المهارات ويؤكد بعض الاقتصاديين على أن تحرير التجارة قبل تمكين الاقتصاد الوطني وبناء قدراته سيشكل خطراً جسيماً على الاقتصاد والمجتمع، وسوف ينعكس ذلك على مؤشرات التنمية البشرية فيزداد الفقر وتزداد البطالة هذا يعني ضرورة تمكين الاقتصاد الوطني للحفاظ على الصناعات المحلية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هذه التي من الممكن القضاء عليها وضياع فرص العمل المتاحة لهذه الصناعات وزيادة في معدل البطالة، لذلك إن إصلاح سياسات سوق العمل وتطوير العمالة وتدريبها في إطار احتياجات الصناعات الوطنية من أهم العوامل المساعدة على تحرير التجارة الخارجية.

لقد بقي اندماج التجارة الخارجية السورية في التجارة العالمية ضعيفاً إذ إن نسبة مبادلات التجارة السورية من إجمالي المبادلات العالمية لا تتعدى سنوياً (2%) خلال الفترة 2004-2009 [21] رغم ما تم إصلاحه في القطاع الخارجي، ولم يرتفع مستوى الصادرات غير النفطية والقدرة التصديرية إلى المستوى المطلوب وبالتالي لم تحقق زيادة في فرص العمل كما كان متوقعاً في الخطة الخمسية العاشرة، ولقد كان ضرورياً تفسير الأثر التفصيلي لتحرير التجارة

الخارجية على سياسات التشغيل غير أن الاعتماد على البيانات الإحصائية الإجمالية المتوفرة لم يساعد إلا على معرفة الأثر الإجمالي.

ويلاحظ أن الصناعات الوطنية لا تستطيع المنافسة وذات كلفة عالية نسبياً بحيث يعتمد استمرارها على الدعم والإعانات، غير أن تبنّي أسلوب تحرير التجارة التدريجي مع بقاء الحماية الجمركية أمام استيراد السلع الاستهلاكية قد يساهم في الحد من تسريح العمالة أو تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ذلك أن القوانين المحلية للعمالة لا تسمح بتسريح العمال لأغراض اجتماعية، وفيما يخص الأجور في سوق العمل فهي مرتبطة بالتشريعات والقوانين وممارسات النقابات العمالية إذ يستند القطاع العام إلى قانون العاملين في الدولة أما القطاع الخاص فيمكن أن يختلف عنه فقط من حيث الميزات المقدمة للعاملين المهرة ويلاحظ أن الطلب على العمل في القطاع العام يزداد يوماً بعد يوم وذلك بسبب الإجراءات القانونية التي تؤمّن الحماية الاجتماعية للعامل وصعوبة التسريح وبالتالي ترتفع تكاليف العمالة ويزداد الضغط على الأجور الحقيقية وتقل نسبة التوظيف.

لقد أدت سياسة التصنيع بهدف التصدير وإحلال الواردات في الماضي بمجملها إلى إنتاج سلع موجهة إلى السوق المحلي أو للتصدير مما أدى إلى تغيرات في هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي، حيث اعتمدت هذه الصناعات على العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة وغالبيتها من المناطق الريفية في الصناعات الموجهة إلى السوق المحلي، أما التغيرات في القطاع الزراعي والخدمي فكانت محدودة.

وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ساهمت إزالة القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي في تدفق أموال الاستثمار رغم أنه لا زال مقيداً ببعض القيود المؤثرة على حركة القطع الأجنبي، وقد ساهم ذلك في إيجاد فرص عمل جديدة وتغير هيكلية أجور العاملين في الشركات القائمة والحديثة لدى القطاع الخاص. إن تحرير التجارة والاستثمار يساعد في الاندماج بالاقتصاد العالمي وفق الميزة النسبية للاقتصاد الوطني وأن تدفق الاستثمار الأجنبي من الممكن أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتحسين مستوى الأجور ولكن هناك ضرورة لوضع سياسات متناسقة مع باقي السياسات الاقتصادية.

## الاستنتاجات والتوصيات:

بينت الدراسة أساليب تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في سورية وكذلك سوق العمل، وركز البحث على مسألتي الإصلاح الاقتصادي واتفاقيات التجارة الحرة العالمية والإقليمية مع الشركاء التجاريين الأساسيين، هذا ويمكن تلخيص بعض الاستنتاجات والتوصيات بما يلي:

- يجب النظر إلى عملية الاصلاح الاقتصادي في سورية على أنها كل متكامل غير قابل للتجزئة.
- لا بد من إصلاح واقع العمالة السورية ورفع مستوى تدريبها وكفاءتها وتنظيم سوق العمل والقضاء على مظاهر تشغيل الأطفال والنساء غير المدربات.
- ضرورة إصلاح النظام الضريبي السوري واعتماد ضريبة القيمة المضافة بهدف رفع تنافسية المنتج السوري في السوق.
- زيادة المبالغ المخصصة للبحث والتطوير الصناعي لما لها من أثر هام في تطوير المنتج السوري.
- خفض معدلات التعريفة الجمركية بمقابل رفع تنافسية المنتج السوري.
- إزالة الرسوم والضرائب والقيود غير الجمركية وإعادة التقييم الجمركي وتسهيل النفاذ التنافسي للسلع المستوردة.

- متابعة الإصلاح الاقتصادي للاستثمار وتحسين إنتاجية العمل وتخفيض الروتين الإداري والاقتصادي الحكوميين.
- العمل على تنويع الصادرات السورية على أساس الميزة النسبية كالصادرات النسيجية وكذلك رفع درجة تصنيع الصادرات السورية بهدف رفع نسبة القيمة المضافة فيها.
- الخفض التدريجي المدروس لعناصر حماية الصناعة المحلية بهدف تحقيق التكافؤ بين المنافسة المحلية والعالمية.
- تطبيق قانون الماليات العامة في هيكلة المؤسسات العامة أو تصفية المؤسسات غير الرابحة وتحويل مواردها إلى قطاعات أكثر ربحية.
- إنشاء مكاتب تجارية وتفعيلها في السفارات السورية لتسويق المنتجات السورية.
- متابعة رفع درجة مساهمة سورية في التجارة العربية البينية.

**وفي الخلاصة: نلاحظ أن متابعة الإصلاحات الاقتصادية تعتبر ضرورة بل قيداً على تحرير التجارة الخارجية الذي يمكن أن ينعكس زيادة في معدلي الاستخدام والنمو الاقتصاديين في سورية.**

## المراجع:


**1.** كانت سورية ولبنان من الدول المؤسسة للغات غير أنهما انسحبتا في عام 1951 لظروف سياسية.

**2.** النشرة الربعية (2-4) لمصرف سورية المركزي 2009.

**3.** Andrew Berg and Anne Krueger " Trade, Growth, and Poverty: A Selective Survey" in annual World Bank Conference on Development Economics 2003, www.imf.org publications, P(55-56).

**4.** Jagdish N Bhagwati, " Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes vol. 11, Foreign Trade Regimes and Economic Development Cambridge, Massachusetts Ballinger 1978, P(71-87).

**5.** Jagdish Bhagwati and T.N. Srinivasan " Trade and Poverty in The Poor Countries" American Economic Review Papers and Proceedings, May 2002, P(60-64).

**6.** Jagdish Bhagwati "Free Trade and Labour **"Financial Times, 29th August,** 2001, P(10-12).

**7.** دليل الأعمال إلى منظمة التجارة العالمية، guide de l'organisation du commerce mondiale - واتفاقيات منظمة التجارة العالمية باللغة الفرنسية ص(52).

**8.** د. عدنان شومان " اتفاقية الغات الدولية الرابحون والخاسرون دوماً" دمشق دار المستقبل 1996، ص(27-29).

**9.** Haouas, Yagoubi, Heshmati " The impacts of trade liberalization on Employment and wages in Tunisia industries" WP FMI 2005, P(120-125).

**10.** World Bank "Unlocking The Employment Potential in The MENA" 2004 Washington DC, P(14).

**11.** د. خالد عبد النور " تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية" الكويت 1981، ص(80-87).

**12.** guide de l'organisation du commerce mondiale, P(22) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية باللغة الفرنسية.

**13.** مجلة الاقتصادية "عمالتنا المهاجرة بين الحرمان والمعاناة " كانون الثاني 2008، ص(5).

**14.** Exchange arrangement , FMI 2006, P(12).

**15.** تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السوري 2008.

**16.** النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2009.

**17.** النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2009 والمجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء 2009 ومعلومات من وزارة الاقتصاد والتجارة مديرية العلاقات العربية.

**18.** النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2006.

**19.** موقع جامعة الدول العربية www.arablegueonline.org.

**20.** نص اتفاقية الشراكة الأورو – سورية.

**21.** guide de l'organisation du commerce mondiale, P(24) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية باللغة الفرنسية.

**22.** Nugent , Jeffrey " Why Does MENA Trade So Little " Paper Presented to The Middle East Region Group , The World Bank Washington, DC 2002, P(22-26).

**23.** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

**24.** Direction of Trade Statistics yearbook 2005 &2009 P(45-46) & P(22-26).